

تطوير موارد الوقف الإسلامي لتحقيق التنمية المستدامة بالمجتمعات العربية دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية

أمل السيد الحسيني منصور^١ ، رفعت السيد العوضى^٢ ، عصام جمال سليم غانم^٣

١-باحثة دراسات عليا بقسم تقويم الموارد الطبيعية بمعهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة السادات

٢- كلية التجارة - جامعة الأزهر الشريف

٣- معهد البحوث والدراسات البيئية - جامعة مدينة السادات

المقدمة

يعتبر الوقف نظام قديم عرفه جميع الشرائع السماوية وان لم يكن على اسمه المعروف الآن فالمعابد في ذلك الوقت كانت قائمة ، وما رصد عليها من عقار ليفتق من غلاته على القائمين على هذه المعابد كان قائما ثابتا ، فعرف الوقف في الحضارات المختلفة في الحضارة البabilية والحضارة الفرعونية والحضارة الرومانية حيث وجد رسومات على جدران المعابد والمقامات والالله ما يشير الى ذلك وان كانت باختلاف في بعض الأنظمة ولا يمكن تصور هذا الا على معنى الوقف (محاضرات في الوقف للإمام محمد ابو زهرة ص ٧ - ٨) كما أن له الدور الكبير في تحقيق التعاون والتكافل الاجتماعي داخل المجتمع الإسلامي حيث دعا الإسلام إلى الاعتصام والتكافل والتعاون بين أفراد المجتمع على كل بُرٌّ ونقوي: فقال جل وعلا: {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدُوانِ } [المائدة ٢] وعندما نبحث عن أهمية الوقف نجدها متجلية في موقعه من منظومة العمل التنموي الاجتماعي واقتصادياً وذلك لكونه يوفر نماذج فاعلة من صيغ التأمين الاجتماعي كما في الوقف الذري مثلًا، فالادخار الواقفي للأفراد الذين يرغبون في تأمين ذريتهم من بعدهم يحقق أحسن أنواع التأمين على الحياة لصالح الذرية، وهي وثيقة تأمين ليس لجيل واحد بل للأجيال المتعاقبة، ولا يمكن لأحد أن يتصرف فيها أو يصفيها طالما وجدت الذرية التي تستحق ريعها (السيد سابق، ج ٢، ص ١١٦) كذلك تعتبر التنمية من أهم القواعد الأساسية التي تسعى إليها جميع الدول في العالم لإحداث تغييرات جذرية وفي شتى المجالات التنموية التي تشكل مجموعة من الروابط بين مجموعة من العوامل : الاقتصادية ، السياسية ، الإدارية ، الخ للنهوض بالقطاعات الإنثاجية نحو الأفضل وتحسين حياة الإنسان ، وتسعي هذه الدول إلى التنمية عن طريق خطط وبرامج و إمكانيات ضخمة تختلف حسب قدرة كل دولة ، فالتحسين من مستويات المعيشة الذي تلعبه التنمية قد يضع بسب التكاليف التي قد يفرضها التردد البيئي على الصحة و نوعية الحياة ، فمن المعمول اعتبار التنمية إحدى الوسائل الارتقاء بالمجتمع حتى يتحقق له العيش في بيئة تتفق مع حقوقه و كرامته الإنسانية . (رياض ، ٢٠١٧ ، ص ١) وحيث أن التنمية المستدامة نمط تنموي شامل تتكامل فيه الأبعاد الاقتصادية والإجتماعية والبيئية بهدف تحقيق النوعية في مستوى المعيشة للأفراد في الحاضر وللأجيال في المستقبل، بيد أن الهدف الأساسي لعملية التنمية المستدامة هي القضاء على ظاهرة الفقر المستفلحة، وذلك لن يتم إلا بإيجاد بدائل تمويلية متعددة، بعدما يتضح القصور الكبير في البديل التمويلي التقليدية الأخرى في تحقيق ذلك، ونجد أن أساليب التمويل تعددت في الإسلام تهدف في مجملها إلى تحقيق التنمية المستدامة، ولعل من أبرز هذه الصيغ التمويلية نجد الوقف إذ إن الوقف عبر تاريخه الطويل يعتبر إحدى دعائم البناء الإجتماعي والإقتصادي للأمة، وكان له إسهام كبير في تحقيق التنمية الإقتصادية والرفاه الإجتماعي، وذلك من خلال إقامة الأساس المادي للخدمات والمنافع العامة وتمويل شبكة واسعة من المرافق والمشروعات الخدمية في مجالات حيوية شملت التعليم والصحة والثقافة والبنية التحتية، إضافة إلى الأنشطة الإجتماعية والترفيهية. يسعى هذا البحث إلى إبراز سبل تطور موارد الوقف لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية عاماً وبمصر خاصة ، بإعتباره إطاراً مؤسسيأً وتمويلياً يؤمن شروط الاستثمار البشري ويؤمن شروط العرض العام اللازم لتحقيق التنمية المستدامة ، (سليمة ، ٢٠١٧ ، ص ،

مشكلة البحث وتساؤلاتها:-

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي

- ١- ما الوقف الإسلامي وما الدور الذي لعبه في الحضارة الإسلامية؟
- ٢- ما المقصود بالتنمية المستدامة وما الدور الذي لعبه الوقف في تحقيق ذلك؟
- ٣- ما الدور الذي كان يلعبه الوقف الإسلامي في مصر لتحقيق التنمية المستدامة؟
- ٤- ماهي السبل التي يمكن من خلالها تطوير موارد الوقف بما يحقق التنمية المستدامة داخل المجتمع؟ ويتفرع من هذا السؤال تساؤلات أخرى وهى على النحو التالي :

- ما مدى توفر الاستقلالية المالية والادارية للوقف ؟
- ما مدى توفر الكفاءات الادارية للقائمين على استثمار أموال الوقف ؟
- ما مدى مرونة شروط الواقفين اتجاه الوقف لتحقيق التنمية المستدامة ؟
- ما مدى تطور دور الوقف في التنمية الاقتصادية ؟
- ما مدى تطور دور الوقف في التنمية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة ؟
- ما مدى تطور دور الوقف في الجانب الصحي لتحقيق التنمية المستدامة ؟
- ما مدى تطور دور الوقف في التنمية التكنولوجية لتحقيق التنمية المستدامة ؟
- ما مدى تطور دور الوقف في التنمية الاعلامية لتحقيق التنمية المستدامة ؟
- ما التصور المقترن للصيغة والأساليب الوقافية لتحقيق التنمية المستدامة بمصر ؟

أهداف البحث :

تركز الدراسة على تحقيق الأهداف التالية:

- ابراز مفهوم الوقف ومشروعاته وانواعه وأركانه وشروطه .
- توضيح دور الوقف في التنمية الاقتصادية .
- بيان متطلبات تنمية موارد الوقف الاسلامي.
- التعرف على صيغ وأشكال الاستثمار المتاحة لتنمية موارد الوقف الاسلامي .
- التعرف على مدى توفر سبل تنمية موارد الوقف الاسلامي. في مصر
- التعرف على واقع الوقف الاسلامي وطرق استثماره لتحقيق التنمية داخل المجتمع المصري
- الخروج بعدد من الصيغة والاستثمارية المقترحة لتطوير موارد الوقف الاسلامي لكي تدور عجلة النمو وتحقق التنمية المستدامة بالمجتمعات الإسلامية عامة والمجتمع المصري خاصة .

أهمية الدراسة

لاشك في أن هناك علاقة وثيقة بين نظام الوقف في المجتمعات الإسلامية وبرامج التنمية المستدامة من حيث أن الوقف يتسم بالدلوام والديمومة لأنه يشترط فيه بقاء أصل عين المال والتصدق بثمرته، فضلاً عن أنه يقدم عن طريق الناس، ومن أجل الناس بدون الحاجة إلى المرور بالدولة، وهذا ما يتفق مع الأساس والركائز الأساسية للتنمية المستدامة التي تقوم على تنمية الناس، والتنمية بواسطة الناس، والتنمية من أجل الناس والمتتبع لتاريخ الوقف في المجتمعات الإسلامية يجد أن الوقف لعب دوراً حيوياً ومهماً في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية في مصر في مختلف العصور، إلى درجة أن الوقف الإسلامي لم يترك مجالاً إلا و كان له دور فيه، وفي الوقت الراهن تبدو الحاجة ماسة إلى تعزيز دور الوقف الإسلامي للمساهمة في توفير السلع والخدمات وتوفير الوظائف المختلفة للشباب لملء الفراغ الذي نتج عن عجز الدولة، وعدم قدرتها على الوفاء بتلبية احتياجات الناس بسبب قلة الموارد المتاحة وزيادة الطلبات والاحتياجات المتعددة.

إجراءات الدراسة

منهج الدراسة

سوف يتم في هذه الدراسة الاعتماد على المنهج التاريخي ثم الوصفي التحليلي، ثم المنهج المقارن حيث يتم جمع البيانات من المصادر الأولية وذلك من خلال إجراء العديد من المقابلات مع موظفي وزارة الأوقاف بالإضافة إلى

إعداد إستبيان يتناول سبل تطوير موارد الوقف كما تم الاعتماد على الابحاث المتعلقة بموضوع البحث وهي منهجية تتطلب الحصول على نصوص معتبرة تتناول جوهر الموضوع، ومن ثم القيام بوصف تلك النصوص، والتركيز على عدد من عناصر النص لتحليل التوجهات في فهمها؛ وذلك بغرض مقارنته مع غيره للاتصال بالرأي والتحليل الأكثر وجاهة في ذلك.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بوزارة الاوقاف والشئون الدينية ممثلين بالعاملين في الدوائر التالية : دائرة المالية دائرة الرقابة الداخلية دائرة الاملاك دائرة الشئون القانونية بالإضافة الى مدراء مديريات اوقاف بعض المحافظات بمصر . وقد تم تحديد مجتمع الدراسة لعلاقتهم المباشرة بتطوير موارد الوقف الاسلامي في مصر ويتمثل في لجنة الاشراف على أموال الوقف المختلفة من اموال او عقارات او منقولات .

حدود الدراسة

الحد المكانى :

سوف تقتصر الدراسة على تناول سبل تطوير موارد الوقف والمتمثلة في ممتلكات وزارة الاوقاف والشئون الدينية وذلك في بعض المحافظات التي بها أملاك وقفية .

الحد الزمانى :

سوف يتم إجراء الدراسة بمشيئة الله تعالى في العام ٢٠١٦/٢٠١٧ .

مصطلحات الدراسة

الوقف: (Endowment)

التعریف اللغوي:

الوَقْفُ بفتح فسكون : مصدر وقف الشيء وأوقفه، يقال: وقف الشيء وأوقفه وقفًا أي حبسه، ومنه وقف داره أو أرضه على الفقراء لأنه يحبس الملك عليهم، قال ابن فارس: «الواو والكاف والفاء أصل واحد يدل على تمكث في الشيء يقال عليه»، ومن هذا الأصل المقىيس عليه يؤخذ الوقف فإنه ماكث الأصل. فالوقف لغة: الحبس، والوقف والتحبيس والتسبييل بمعنى واحد، وهو: الحبس والمنع يقال: وقف وقفًا أي: حبسه، وشيء موقوف، والجمع وقف وآفاق مثل ثوب وأثواب ووقت وأوقات. والفصيح أن يقال: وفقت كذا - بدون ألف - ولا يقال: أوقفت - بالألف - إلا في لغة تيمية وهي رديئة وعليها العامة وهي بمعنى سكت وأمسك وأقلع والحبس: بضم الحاء وسكون الباء بمعنى الوقف، وهو كل شيء وقفه صاحبه من أصول أو غيرها، يحبس أصله وتنسب غلته. والفقهاء يعبرون أحياناً بالوقف وأحياناً بالحبس إلا أن التعبير بالوقف عندهم أقوى. وقد يعبر عن الوقف بلفظ الصدقية بشرط أن يقتربن معها ما يفيد قصد التحبيس. وجع الحبس حُبُّس - بضم الباء - كما قاله الأزهري، وأحبس بالألف أكثر استعمالاً من حبس، عكس وقف، فالأولى فصيحة، والثانية رديئة. واحتبس فرساً في سبيل الله أي: وفقت، فهو محبس وحبس، والحبس بالضم ما وقف. والحبس: فعل بمعنى مفعول أي محبوس على ما قصد له، لا يجوز التصرف فيه لغير ما صير له واستهله إطلاق كلمة الوقف على اسم المفهوم وهو الموقوف ويعبر عن الوقف بالحبس، ويقال في بلاد المغرب الحديثة: وزير الأحباس.

التعریف الاصطلاحي:

جاءت تعريفات الفقهاء للوقف متباعدة ويعزى ذلك التباين إلى الاختلاف في بعض شروط الوقف. ويحسن في هذا المقام أن نذكر بعضاً من تعريفات الفقهاء للوقف، وذلك على النحو الآتي: عرّفه الحنفية بأنه عبارة عن: "حبس الملوك عن التملّك من الغير". وعرفه المالكية بقولهم: هو "إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازماً بقاوه في ملكه معطيها ولو تقديرًا". وعرفها الشافعية بأنه "حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصروف مباح". وعرفه الحنابلة أنه "تحبيس الأصل وتسبييل المنفعة". وهذا التعريف الأخير مأخوذ من قول النبي صلى الله عليه وسلم لعمر : (احبس أصلها وسبل ثمرتها).

تعريف التنمية المستدامة sustainable development

تعددت التعريفات لهذا المفهوم لكنها لم تستخدم استداماً صحيحاً في جميع الأحوال، فتارة نجد أنها تستنزف الموارد الطبيعية، بحيث هذا الاستنزاف من شأنه أن يؤدي إلى فشل عملية التنمية نفسها! ويعد هذا التضارب في التعريفات إلى تعدد الأنماط التي يشملها مصطلح (التنمية) والذي يراد به: زيادة الموارد والقدرات والإنتاجية. ورغم حداثة هذا المصطلح، إلا أنه استعمل للدلالة على أنماط مختلفة من الأنشطة البشرية، مثل: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية البشرية، الخ. وكل نمط من هذه الأنماط ترتبط معها التنمية لتؤدي المعاني السابقة في كل نمط على حدة، فيُراد بالتنمية الاقتصادية: الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، لغرض تحقيق زيادات مستمرة في الدخل تفوق معدلات النمو السكاني. ويراد بالتنمية الاجتماعية: إصلاح الأحوال الاجتماعية للسكان عن طريق زيادة قدرة الأفراد على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن، وبتحصيل أكبر قدر من الحرية والرفاهية. وبالتنمية البشرية: تخويل البشر سلطة انتقاء خياراتهم بأنفسهم، سواء فيما يتصل بموارد الكسب، أو بالأمن الشخصي، أو بالوضع السياسي. ويلاحظ أن ثمة تداخلاً بين كل هذه الأنماط التنموية، إذ يرتبط كل نمط منها مع سائر الأنماط الأخرى ارتباطاً وثيقاً من حيث التأثير المتبادل بينهما. ولذلك وجدها من يدمج كل هذه الأنماط المختلفة من التنمية تحت مسمى واحد هو التنمية المتكاملة. ومن هذا المفهوم الهلامي، نشأ اختلاف الباحثين في تحديد تعريف التنمية المستدامة، ولعل من أجود التعريفات وأوسعها انتشاراً وأشملها لمفهوم التنمية المستدامة، ذلك التعريف الوارد في تقرير بروتلاند والذي عرف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحيه أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". وبهذا التعريف الموجز شمل هذا المصطلح الأعمال التي تهدف إلى استثمار الموارد البيئية بالقدر الذي يحقق التنمية، ويحد من التلوث، ويصون الموارد الطبيعية ويطورها، بدلاً من استنزافها ومحاولتها السيطرة عليها. وهي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية للمجال الحيوي للكوكب الأرض، كما أنها تضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية احتياجات المرأة من الغذاء والمسكن والملابس وحق العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية. وهي تنمية تشرط ألا تأخذ من الأرض أكثر مما نعطي. وبمعنى أوضح فالتنمية المستدامة تتطلب تضامناً بين الجيل الحالي والجيل المستقبلي، وتتضمن حقوق الأجيال المقبلة في الموارد البيئية. وعلى هذا فالتنمية المستدامة كمفهوم يعتبر قديماً، إلا أنه كمصطلح يعد حديث النسأة، حيث كان أول ظهور له في نادي روما ١٩٨٦م، وكان يقتصر حين ظهوره على "التفاعل بين الاقتصاد والإيكولوجيا". ثم تطور إلى معنى أعم، ليشمل الحفاظ على الموارد الطبيعية، وليس الاقتصاد فقط.

المؤسسات الوقفية

هي وحدات ذات طابع خاص تقوم بإدارة الأموال الموقوفة في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وحسب ما ورد بحجة الواقف من مقاصد بهدف تعظيم المنافع والخدمات التي تعود على الأفراد والمجتمعات.

فدوى عبيدات ٢٠٠٩

الدول محل الدراسة وهي: (الأردن والكويت والماليزيا) وتقييم دورها الاقتصادي وكفاءة أدائها باستخدام بعض المؤشرات ذات الصلة، وتشخيص الفجوة بين المأمول منها ودورها الفعلي كما يعكسه واقع تلك المؤسسات، وتقديم المقترنات لتعزيز دورها مما يساهم في كفالتها وفعاليتها، وتجمع الدراسة بين الجانبين النظري والتطبيقي، وتعتمد على جرد وتحليل للموارد والاستخدامات في الدول محل الدراسة. وخلصت الدراسة إلى أن التجربة الوقفية الكويتية تجربة مميزة في أدائها لرسالتها الوقفية، ومن خلال نشرها الوعي الواقفي الذي قامت به واستثمارها للملكية والأموال الوقفية، وأهم من ذلك إنجازاتها الكبيرة وشفافيتها. كما أن التجربة الوقفية الماليزية كان لها إشرافات وإسهامات يشار إليها بالبنان على مستوى العالم العربي والإسلامي. أما التجربة الوقفية الأردنية فإنها دون المستوى المطلوب مما يستلزم إعادة النظر في بناء المؤسسة الوقفية في الأردن على أساس مؤسسية مستقلة مؤهلة، تتولى شؤون الوقف إدارة واستثماراً وإنفاقاً على أغراضه، بما يتزامن مع مصلحة كل من الوقف والموقوف عليه نظراً للدور الكبير الذي يؤديه الوقف في تنمية المجتمعات.

الواجاري ٢٠١٥

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بصناديق الوقف في الأردن وبيان صورها، وتوضيح ضوابطها الشرعية، وتقييم أعمالها اقتصادياً وشرعياً، وبيان واقع بعض مؤسسات العمل الخيري في الغرب، وبيانات كيفية استفادة صناديق الوقف في الأردن من تلك المؤسسات واستخدمت الدراسة المنهج التجريدي بشفهي؛ الاستقرائي، والاستنباطي في جمع المعلومات من مظانها لتحقيق أهداف الدراسة. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الصناديق الوقفية في الأردن لها إرادتها الخاصة، وتسثمر هذه الإيرادات وفق الضوابط الشرعية للاستثمار.

وفي المجالات الاقتصادية تعود بالنفع على المجتمع بصورة عامة وعلى الصناديق الوقفية بصورة خاصة، كما أنها تتلزم بالضوابط الشرعية في إتفاق إرادتها، وعوائد الاستثمار وفق الجهة المخصصة لها الإنفاق، ووفق شروط الوقف. وتعد مؤسسة لكم ترست ومن أبرز المؤسسات الخيرية العاملة في الغرب في مجال الرعاية الصحية.

حبيش عبد الحق احمد (٢٠١٤)

تضمنت الدراسة التي هي بعنوان: الوقف المؤقت مفهومه، نطاقه، ومستجداته – دراسة فقهية مقارنة مع اقتراح صور جديدة لتفعيله. مقدمة عامة عن الوقف في الشريعة الإسلامية من حيث التعريف والأركان والشروط. ثم تتناول مفهوم الوقف المؤقت في اللغة والاصطلاح، وتاريخ ظهوره في الحضارات القديمة، والغربيّة الحالية، كما تعرّض نطاق الوقف المؤقت وشموله للأعيان والمنافع والحقوق، وما استجدة من أشكال وقفيّة عديدة؛ كالصكوك الوقفية، ووقف العمل بأنواعه، والوقف، والجهد، وغيرها. بتصنيف يجمع وقف الأعيان ومنافعها، وبما يتلاءم ومتطلبات التنمية المستدامة، ويلبى الحاجات المتعددة، ويستوعب الأشكال القانونية والممارسات الاقتصادية. واختتمت الدراسة بعدد من المقترنات التي قدمتها الباحثة لتفعيل الوقف المؤقت في العصر الحالي من خلال الأفراد والمؤسسات القائمة على شؤون الوقف في العالم الإسلامي.

عبد الله رباعية: (٢٠١١)

هدفت هذه الدراسة موضوع (الوقف البيئي: دراسة فقهية تأصيلية)، وهو موضوع في غاية الأهمية، حيث تطرقت إليه مؤخراً وسائل الإعلام كوسيلة حيوية وحل عملى لحفظ البيئة وصونها؛ وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مفهوم الوقف البيئي، وتاريخه بلحمة موجزة، وبيان أهم أنواعه، كما بينت أدلة مشروعيته، وأهم الأحكام الفقهية المتعلقة به. وسلطت الضوء على آلية العمل في منظومة وهذا الوقف البيئي، لكي يؤدي دوره الفعال في المجتمع، كما وضحت مصادر تمويله الذاتية والخارجية. ثم ختمت الحديث عن مفهوم التنمية المستدامة، ودور الوقف البيئي في تفعيله، مع ذكر أهم الصيغ الفقهية المعاصرة لاستثمار مشاريع الوقف البيئي لخدمة التنمية المستدامة وإن معطيات العصر الحاضر وما أفرزه من تطور في شتى مجالات الحياة المعاصرة تقتضي إعادة النظر في بعض الأحكام المتعلقة بالوقف البيئي، وفتح المجال لتوسيع دائرة الوقف في استخدام صور جديدة ومعاصرة تخدم البيئة تماشياً مع تطورات هذا العصر، وهذا أحد مقاصد هذه الرسالة.

عبد القادر عبدالله حسين (٢٠١٥)

بدأ البحث ببيان مفهوم الوقف ثم بيان مشروعيته وأركانه وشروطه وخصائصه ثم بيان أنواع الوقف ومجالاته. ثم عالج البحث مسألة استبدال الوقف من خلال مفهوم الاستبدال وصور استبدال الوقف بأعتبار الجنس والنوع من حيث الاتحاد والاختلاف وبين أحکامها. ثم بيان ضوابط استبدال الوقف من حيث شروط الناظر القائم على الوقف. وشروط العين الموقوفة المستبدلة والعين الأخرى المستبدلة بها والتي تحل مقام لاموقوفة المستبدلة. وبين علاقة استبدال الوقف وبينه ثم بيان المقصود الشرعي لاستبدال الوقف من خلال مراتبه الثلاثة الضرورية والحادية والتحسينية. ثم عالج البحث مسألة بيع الوقف من خلال بيان مفهوم بيع الوقف ثم بيان أحکام صور بيع الوقف من حيث بيعه مطلاقاً. ومن حيث الجنس معه بيان أحکامها، ثم بيان ناتج الوقف ثم بيان ضوابط بيع الوقف من خلال بيان شروط متولى بيع الوقف والعين الموقوفة والمبايعة وشروط العين المشتراء. وثم بيان المقصود الشرعي لبيع الوقف.

٦- خالد محمود عبد اللطيف (٢٠١٥)

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في تطبيق من أهم التطبيقات التربوية الإسلامية الفقهية ألا وهو الوقف الإسلامي، وذلك بتوضيح دوره التربوي والتعليمي من خلال عرض تطبيقات معاصرة تخص هذا الجانب بالإضافة إلى تسليط الضوء على آثار الوقف الإيمانية والتربوية والتعليمية والإجتماعية والأقتصادية والسياسية، ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت المنهج الإستقرائي التحليلي. وخلصت الدراسة إلى أن الوقف الإسلامي له علاقة بالتربية والتعليم. ونظم أدق تفاصيلها مما ساهم في أزدهار المؤسسات التربوية التعليمية في الإسلام، وتوصلت إلى أن هناك العديد من النماذج الوقفية في التاريخ الإسلامي أسهمت في خدمة العملية التربوية والتعليمية كما خلصت الدراسة إلى وجود آثار وأبعاد عقدية وتعبدية وتعلمية وتربوية ونفسية وإجتماعية وإقتصادية وسياسية، وأن هناك أبعاد تربوية لأحكام الوقف وما يلحق به من ناظر والصفات المطلوب تتحققها فيه، وأبرزت الدراسة تطبيقات تربوية وتعلمية معاصرة للوقف وأوصلت الدراسة إلى جملة من المشكلات التي اعتبرت مسيرة الوقف وسبل علاجها وأوصت المعينيين بشؤون التربية والتعليم لتضمن المقررات ، والمسافات درساً عن الوقف لتسليط الضوء على دوره في حياة المسلمين، كما أوصت أنه يمكن أن يفسح الدور للوقف الإسلامي في المساهمة في دعم التعليم في الدول العربية من

خلال عدة نواحي منها المرافق والتجهيزات كقاعات المحاضرات وحلقات النقاش بالسعة المطلوبة وتوفير مصادر التعليم من مكتبة ووسائل متعددة بالمستوى المطلوب من ناحية الكم والنوع ومخبرات مجهزة، وتوفير ما يحتاجه أعضاء هيئة التدريس والكادر الإداري والطلاب وما يحقق رفاهيتهم وأنشطتهم الثقافية والرياضية والإجتماعية، وأيضاً توفير تجهيزات وبرمجيات لازمة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في الإدارة .

محمد ناصر عبد الحميد ٢٠١٢

هدفت الدراسة إلى التعريف بصناديق الوقف في الأردن وبيان صورها، وتوضيح ضوابطها الشرعية، وووتقديم أعمالها أقصادياً وشرعاً، وبيان واقع بعض مؤسسات العمل الخيري في الغرب، وبيان كيفية استفادة صناديق الوقف في الأردن من تلك المؤسسات. واستخدمت الدراسة المنهج التجريبي بشقية الاستقرائي والاستباطي في جميع المعلومات. ومن ابرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن الصناديق الوقفية في الاردن لها ايراداتها الخاصة، وستثمر هذه الاموال وفق الضوابط الشرعية للاستثمار، وفي المجالات الاقتصادية تعود بالنفع على المجتمع بصورة عامة وعلى الصناديق الوقفية بصورة خاصة ، كما انها تتلزم بالضوابط الشرعية في اتفاق ايراداتها وعوائد الاستثمار وفق الجهة المخصص لها الانفاق ووفق شروط الوقف.

ـ العزمي محمد عبد الهادي ٢٠١٦

هدفت الدراسة الى توضيح مفهوم الصناديق الوقفية والتي بيان واقع نظام الصناديق الوقفية في الكويت من خلال دراسة النظام العام للصناديق الوقفية ولأحنته التنفيذية دراسة تحليلية علمية ، وتقيمها شرعاً ومالياً ، النظر في اوجه القصور والنهوض بها للأفضل لتقديم مجموعة من سبل التطوير القانونية والإدارية للصناديق الوقفية وقد خلصت الدراسة الى وجود حاجه ماسة للتطوير بعض مواد النظام العام للصناديق الوقفية وال حاجة الى رفع الكفاءة الإدارية للوصول الى المستوى المطلوب منها وتفعي دورها في المساهمة في تنمية المجتمع ، كما خلصت ايضا الى حاجة الصناديق الى نماذج جديدة أكثر تaliية للحاجة كالصندوق الوقفى للتأمين . والصندوق الوقفى لدعم وتمويل المشروعات الصغيرة .

ماجد بن محمد ٢٠١٥

هدفت إلى تحقيق ربح اجتماعي في مجالات قد لا يعني بها المشروع الخاص ولا تدخل في حساباته توصلت الأطروحة إلى جملة من النتائج أولها التأكيد على كفاءة أغلب التشريعات و مطابقتها للمعايير الشرعية الراعية للوقف مع بعض من التوصيات التي تزيدها إحكاماً في نظر الأطروحة، أما الإدارة الوقفية التي عليها المؤسسة محل الدراسة فخرجت الأطروحة بأنها ضعيفة ولم تكن بالمستوى المطلوب، ويکفي من دلائل ذلك عدم وجود حصر فعلی مركزي جاد يمكن من معرفة الأصول الوقفية وحالها حتى يتمتع معها بما يصلحها ويستدر منافعها، ولعدم تحقق الحصر جاءت أعمال الإدارة الوقفية غير منتجة فلا زيادة معتبرة في الأصول الوقفية ولا عنابة بوكلاء الوقف ولا تدريب، ولا بحوث ولا تطوير، ولا رقابة فاعلة تليق بمؤسسة في منزلة المؤسسة الراعية.

محمد عبد الهادي

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم الصناديق الوقفية وإلى بيان واقع نظام الصناديق الوقفية في الكويت من خلال دراسة النظام العام للصناديق الوقفية ولأحنته التنفيذية دراسة تحليلية علمية، وتقيمها شرعاً ومالياً، النظر في أوجه القصور والنهوض بها للأفضل، لتقديم مجموعة من سبل التطوير القانونية والإدارية للصناديق الوقفية وثم طرح نماذج مقترنة للصناديق الوقفية وتضمنت الرسالة أربعة فصول، تناول الفصل التمهيدي مفهوم الصناديق الوقفية نشأتها وأهدافها، وتناول الفصل الأول واقع الصناديق الوقفية في الكويت، ثم تناول الفصل الثاني التقين الشرعي والمالي للصناديق، وتناول الفصل الثالث سبل تطوير الصناديق الوقفية في الكويت. وخلصت الدراسة إلى وجود حاجة ماسة لتطوير بعض مواد النظام العام للصناديق الوقفية، وال حاجة إلى رفع الكفاءة الإدارية للوصول إلى مستوى مطلوب منها وتفعيل دورها في المساهمة في تنمية المجتمع.

اختلاف الدراسة الراهنة عن الدراسات السابقة:

نعتبر هذه الدراسة على حد علم الباحث من أولى الدراسات التي تتناول السبل المؤدية إلى تطوير موارد الوقف بما يحقق التنمية المستدامة داخل المجتمع حيث أن جميع الدراسات السابقة تناولت الوقف كمصدر تمويل لجميع جوانب الحياة المختلفة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية لكن لم تطرق الى استخدام الوسائل

المناسبة في تطوير هذه الموارد والتى تعتبر هي الممول الحقيقى لتنمية تلك المشاريع بمعنى أن الدراسة الحالية تسعى إلى سد الثغرات التي لم تتناولها الدراسات السابقة وهى الطرق والوسائل المؤدية إلى تطوير موارد الوقف .

توصيات الدراسة

تكوين كفاءة علمية متخصصة للبحث والتطوير في قضية تطوير موارد الوقف لتحقيق التنمية المستدامة بالهيئة .
استقدام موظفين مؤهلين ومدربين في التخطيط لتطوير الموارد الوقفية واستثمارها .
العمل على تعليم فكرة دمج الأوقاف الصغيرة

المراجع

القرآن الكريم

ابو زهرة , محمد , محاضرات فى الوقف , ط٥ دار الفكر العربى , القاهرة ١٩٧١ م
أبو العزىز بدران , إحكام الوصايا والأوقاف مؤسسة شباب الجامعة , الإسكندرية
١٩٩٧ م دار الفكر العربي ص ٣ - ٤ - محاضرات فى الوقف محمد ابو زهرة
الدهلوى ولى الله (٢٠٠٥)

حجة الله البالغة السيد سابق , دار الجيل الطبعة الاول ج٢ ص ١١٦
الصالح للجوهرى ٩١٥/٣ .

القاموس المحيط ٢٠٥/٢ ، لسان العرب ٧٥٢/٢ .

المبسوط لشمس الأئمة محمد بن أحمد السرخسي ٢٧/٢ .
شرح منح الجليل لمحمد بن أحمد المالكي ٣٤/٤ .

تحفة المحتاج بشرح المنهاج- أحمد بن محمد بن حجر الهيثمي ٢٣٥/٦ .

المقنع في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل الشيباني لموفق الدين ابن قدامة المقدسي ٣٠٧/٢ .
معجم مقاييس اللغة، ١٣٥/٦ .

انظر مادة (وقف) ، القاموس المحيط للفيروز آبادي ، ٢٠٥/٣ .

القاموس المحيط، ٢٠٥/٣ .

القاموس المحيط، ٢٠٥/٢ .

كتاب شرح ألفاظ الواقفين والقسمة على المستحقين، للحطاب، ص ١١ .

تهذيب اللغة للأزهرى ٣٤٢/٤ .